

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٢٣

الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

اصطحب إلى المنصة السيد دنزل دوغلاس رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي، والشؤون الخارجية والمالية والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الأمن القومي، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس، السيد دنزل دوغلاس، وأدعوه لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد دنزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني حقاً، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة. وإذني فخور بأن أنقل إليها التحيات الأخوية والقلبية من الحكومة العمالية الجديدة ومن شعب سانت كيتس ونيفيس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط والإعلام في سانت كيتس ونيفيس.

لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدماً ملحوظاً وخطت خطوات هامة خلال العقود الخمسة الماضية بفضل مجرد التصميم الخالص والكد والإيمان الذي لا يلين لأعضائها.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أفضل لشعوبنا، أود أن أؤكد له تعاون حكومتي المستمر وودعها وحسن استعدادها.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ترى حكومة بلدي أننا جميعا ملزمون، كأسرة دولية تتألف من أمم متآخية، بأن نتذكر دائما أن كل إنسان له حق ثابت في الحرية وفي التماس السعادة وفي مستوى حياة أفضل.

إن قدسية حياة الإنسان غير قابلة للمساومة: فهي تفوق ما عداها في الأهمية. وحكومة بلدي ماضية بحزم في جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والمحافظة عليها، كما أنها تدعم جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وأوجه الانتباه الآن إلى قضية الديمقراطية النيابية، إن حكومة سانت كيتس ونيفيس ترحب ترحيبا حارا بالإصلاحات الديمقراطية التي تجري في كل مكان في العالم بوتيرة لم يسبق لها مثيل. إلا أننا نشعر بالقلق إزاء زيادة تعقد المشاكل المتكررة وظهور مشاكل جديدة أكثر تعقدا، مازالت تشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمي والأمن الدولي.

وعليه، يشني وفد بلدي على الأمم المتحدة لعزمها واستعدادها لأن تقود الدول الأعضاء على طريق مستقر وهادف عبر أنواع التقلبات السياسية.

ومن المشجع أن نرى أن الديمقراطية تنبت بصورة متوالية، رغم المشاكل الواضحة للعيان، في بقاع نائية من العالم. وهذا ينبغي أن يكون حافزا لنا على حشد طاقاتنا الجماعية حتى نضمن للشعوب التي مازالت تتوق إلى تذوق طعم الحرية أن تشهد، في يوم ما، انتصار الديمقراطية.

ولقد تنفست منطقة البحر الكاريبي الصعداء حينما انزاح شبح الديكتاتورية عن ربوع هايتي. وأخيرا أصبح بإمكان شعب هايتي أن يجني ثمار السلام وهو يشرع في بناء ديمقراطية مقيمة وقادرة على البقاء.

وفي الوقت الحالي، تنعم بلدان الكاريبي وأمريكا اللاتينية بفترة من السلام النسبي وسيادة القانون. ونتمنى أن تطول هذه الفترة إلى ما لا نهاية. وليس في نيتي يقينا أن أكون نذير شؤم: ولكن لا يسعنا أن ننظر إلى هذا الوضع كقضية مسلم بها، بعد أن تعلمنا من التاريخ بأدلة مخيفة وأكيدة، أن عدم الاستقرار السياسي والفقر ينزعان إلى

وهذا إيمان بمنظمة تمكنت من تحقيق التوازن بين مصالح الضعفاء والأقوياء، إيمان بالعزم المشترك على الحفاظ على الديمقراطية، وتعزيز السلام وتحسين نوعية الحياة لجميع شعوبنا. إن مناسبة انعقاد هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة للأمم المتحدة توفر حافزا لحث حكوماتنا على أن تؤكد مجددا التزامنا بقضايا السلام العالمي والأمن الدولي والتنمية. وهذا الإيمان هو جوهر ما نحتفل به، ليس هذا العام فقط بل كل عام أيضا.

منذ خمسين سنة خلت، قام بضعة رجال تحلوا بقدر عظيم من الشجاعة وبعد النظر بطرح الخلافات القومية جانبا واجتمعوا لبذر بذور جديدة من الأمل بمستقبل يمكن أن يؤتي أكله ذات يوم لكي تنعم به البشرية. ويجب أن يظل التراث التاريخي من التعاون والمشاركة الذي انتصر على الفردية متألقا مثل شعلة أبدية في نفوسنا، تذكرنا جميعا بأن السلام، وهو من أثمن الأشياء، ليس ملكا لنا نبده، بل مجرد وديعة في أعناقنا. فعلى عاتقنا تقع مسؤولية جلية تتمثل في نقله إلى الأجيال القادمة. وحكومة سانت فنسنت ونيفيس تتوجه بالتحية إلى أولئك الذين تحلوا بعد النظر قبل نصف قرن وتشكرهم على التركة الثمينة التي أوروها لنا جميعا. وأود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن أحر التهاني وأطيب التمنيات لكم، سيدي، رئيسنا الجديد الذي انتخب لترؤس الجمعية في هذه السنة العظيمة الشأن في تاريخ الأمم المتحدة.

وتود حكومة سانت كيتس ونيفيس أن تؤكد لكم سيدي الرئيس، تعاوها وودعها المستمرين. وإننا لعلنا ثقة بأن رئاستكم ستتميز بالقيادة البارعة التي تضمن نتيجة ناجحة لهذه المداولات.

وباسم حكومتي، يسرني أن أعرب عن الامتنان للرئيس السابق، سعادة السيد أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، على مثابرته وقيادته المقتدرة في عام اتسم باضطرابات سياسية متفاوتة الدرجات وبتحديات خطيرة أخرى.

وأحيي الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على قيادته الرشيدة ونيته الصادقة ومهاراته الدبلوماسية التي يضرب بها المثل والتي اختبرت كثيرا منذ توليه منصبه قبل بضع سنوات. كما أن حكومتي تهنيئ الأمين العام على الطريقة البارعة التي يؤدي بها مهام المنظمة في مجال حفظ السلام والجهود الإنسانية. وفي الوقت الذي تواصل فيه أئمننا العمل معا من أجل مستقبل

ومن ثم، ترحب حكومة بلدي بمبادرات حكومة الولايات المتحدة، التي أتت في وقتها المناسب والتي نعتبرها حاسمة في إرساء أسس التقدم المقبل لإنهاء الحرب. كما نود أن نشني على جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي لإحلال سلام دائم في يوغوسلافيا السابقة.

وحكومة سانت كيتس ونيفيس تدين بشدة الأعمال الإجرامية الخسيسة، من إبادة جماعية و "تطهير عرقي" وقتل عشوائي للأبرياء والمستضعفين، المرتكبة من جميع الأطراف في هذا الصراع الوحشي.

وحكومة بلدي يحدها وطيد الأمل في أن يحال الأشخاص المسؤولون عن هذه الفظائع إلى العدالة.

وأود الآن أن أنتقل إلى منطقة ساخنة أخرى، هي منطقة الشرق الأوسط، التي ظلت لوقت طويل واحدة من بؤر التوتر الباقية في الشؤون العالمية.

ولكن العصر متغير، فمن أجل السلام بدأت بعض الحكومات في المنطقة تستجيب لهذه التغييرات باتخاذ الخطوات اللازمة للتقريب بين اختلافاتها والعمل على أن تتمكن شعوبها من العيش معا بسلام. وتحيي حكومة سانت كيتس ونيفيس مبادرات حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل انقاذ السلام من براثن الإرهاب والعنف. وهذا بشير خير للسلام لا في الأراضي المتنازع عليها فحسب بل أيضا في الشرق الأوسط بأسره. وعلاوة على ذلك، نحث بلدان المنطقة على احترام حق إسرائيل في البقاء والاقتداء بالاتفاق المبرم مؤخرا بين حكومتي إسرائيل والمملكة الأردنية.

ونأمل أن تصغي البلدان الأخرى في المنطقة إلى نداء السلام وأن تستخدم الدبلوماسية في السعي إلى تحقيق أهدافها. كما أننا نحث جميع الحكومات على إعلان الحرب على الإرهاب والتعهد بالقضاء عليه، أينما كان مكمناه. وحكومة بلدي واضحة في اعتقادها بأن أي عمل إرهابي ضد أي إنسان، في أي مكان، يمثل عملا إرهابيا ضد البشرية كلها، في كل مكان.

وترحب حكومة سانت كيتس ونيفيس بقرار الحكومة العراقية في العام الماضي بالاعتراف بدولة الكويت. فلا بد من الحفاظ على السلامة الإقليمية للكويت وسيادتها. كما أننا ندعو الحكومة العراقية إلى امتثال جميع قرارات الجمعية العامة والإفراج عن جميع

تكوين تحالف غادر في المناطق التي مازالت فيها الديمقراطية نبة هشة.

إن الديمقراطية، كمجرد مفهوم. لا يمكن أن تستمر دون موالاتها بالعدم اللازم من تطوير الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات. ولكي تظل الديمقراطية قادرة على البقاء في البلدان التي لم تتعود عليها و/أو التي تعاني من مستويات عالية أو متزايدة من الفقر، ينبغي أن تكون معززة بنظم الدعم الملائمة.

وحكومتنا تؤمن إيماننا راسخا بأن الأمم المتحدة منظمة شعوب. وبالتالي فمن واجبنا، نحن الأعضاء، أن نطبع في أذهان الطبقات الفقيرة التي كثيرا ما يكون من السهل قيادتها وتضليلها، أن الديمقراطية هي الحل، وإنها يمكن أن تصلح لهم، وأنها إذا أعطيت فرصة، ستعود بالفوائد السياسية والمادية التي تحتاجها بتحسين معيشتها.

وأود أن أعلن هنا بوضوح أن حكومة بلدي لا تستجدي الصداقات. بل إننا، على العكس من ذلك، ننشد يدا نعتد عليها، ممدودة بالتعاون والمشاركة الحقيقيين. وبما أن بلداننا جزء من مجتمع عالمي واحد شواغله واحدة ومصالحة مشتركة، فينبغي لكل منا أن يكون ساهرا على أخيه. وإذا تقاعسنا عن العمل معا بشكل فعال، فهذا يعني أننا نحرّم أنفسنا من إمكانية التعلم من الماضي، وسنكون في الوقت ذاته قد أحرقنا جسور العبور إلى المستقبل التي بناها أسلافنا بشجاعة وإيثار.

ويبدو أننا ما إن ننجح في حل مشكلة كبرى حتى تحل علينا مشكلة أخرى أكثر تعقدا. فعالم ما بعد الحرب الباردة أفسح المجال لعودة ظهور توترات عرقية قديمة مؤلمة، وتدهور مستويات الفقر واتساع هوة التفاوتات الاقتصادية، وكلها مجتمعة مازالت تشق طريقها إلى قمة جدول الأعمال الدولي. وهذه التحديات الجديدة تتطلب استراتيجيات مبتكرة وجماعية. إنها تتطلب العمل في مشاركة.

أما الصراع في يوغوسلافيا السابقة، فيبدو أنه، بطوله وتفشي، أصبح عصيا على محاولات التوصل إلى حل فعال ودائم. ومع ذلك، فإننا نؤيد الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي لهذا الصراع.

ونيفس. ومن هذه الأخطار: ارتفاع منسوب مياه البحار، وتآكل السواحل، وتلوث البحار، والكوارث الطبيعية. وتضاف هذه المشاكل إلى بعضها البعض بسهولة، نظراً لأن الدول الجزرية الصغيرة المحدودة الموارد، مثل تلك الواقعة في البحر الكاريبي، تفتقر إلى القدرات المالية والتكنولوجية لمواجهة هذه المشاكل.

إن الهشاشة البيئية للدول الجزرية الصغيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتبعيتها الاقتصادية وانفتاحها للقوى الخارجية. ولذلك فإن وفدي يناشد الهيئات المالية على الصعيد الدولي أن تعيد النظر في سياساتها الخاصة بالقروض الميسرة للدول الجزرية الصغيرة.

وقد تكون الاحصاءات مضللة للغاية. والاتجاه إلى الحكم على بلد ما وعلى مدى نمو شعبه على أساس أرقام مثل دخل الفرد يشوه بسهولة كبيرة الواقع الموضوعي لوضعنا.

ففي الشهر الماضي، مثلاً عصفت إعصاران بسانت كيتس ونيفس. ومن المؤسف أن مرور الإعصار الأول كان كافياً لإفساد الحياة اليومية لشعبنا بصورة خطيرة، وتدمير الهياكل الأساسية، وتقويض الحياة الاقتصادية في الجزيرتين بصورة حادة. وقد دمر محصول الصادر الرئيسي لبلادي، وهو السكر، تدميراً كاملاً تقريباً، وأفاق محصول السكر في عام ١٩٩٦ مشبته للآمال. وعلاوة على ذلك، أصيب المستشفى الرئيسي في بلدي بأضرار كبيرة، مما يعرض صحة شعب سانت كيتس ونيفس لخطر كبير. وأنتهز هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي على استجابته السريعة بتقديم الإغاثة الطارئة لشعب سانت كيتس ونيفس.

هذا، في المقام الأول، هو واقع الدول الجزرية الصغيرة. وينبغي أن يكون هذا الواقع - لا الاحصاءات المجردة - مصدر المعلومات لتحديد السياسات العالمية تجاهها.

وعودة إلى موضوع البيئة، يطرح وفدي الرأي القائل بأن جزرنا ورثت، إلى حد كبير، مشاكل لم تكن دائماً من صنعنا. ولا نقصد بذلك توجيه اللوم. فعلى النقيض من ذلك، نود أن نقترح أن تتخذ جميع البلدان التدابير اللازمة لتقليل من إمكانية التدهور البيئي، وأن تقوم البلدان القادرة على تقديم المساعدة لحماية البيئة بتقديم مساعدتها للبلدان غير القادرة على ذلك.

المواطنيين الكوييتيين المحتجزين في العراق بصورة غير شرعية.

وحكومة سانت كيتس ونيفس على اقتناع بأن الإنسان محور اهتمام الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا نتوقع من هذه المنظمة أن تنهض بقضايا شعوبنا جميعها. ولكن، تحقيقاً لهذا الغرض، يتعين على حكومات الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها تجاه المنظمة حتى تتمكن من أداء مهامها بمزيد من الفعالية. وفي الوقت ذاته، يتعين على الأمم المتحدة أن تقبل تحمل المسؤولية تجاه أعضائها الكثيرين. وينبغي أيضاً أن تسعى حكومات الدول الأعضاء والمنظمة إلى تنقية هذه العلاقة الحرجة والعمل معاً بشكل أوثق في المستقبل لابتكار نهج جديدة لحل المشاكل وتجاه التنمية والأمن. لقد آن الأوان لتغيير أسلوب عملنا. وحكومتنا تؤيد إصلاح مجلس الأمن ليعبر عن الترتيب الحالي للشؤون العالمية.

وأود أن أركز انتباه الجمعية على مسألة العضوية. إننا ندرك جميعاً أن من بين المبادئ الأساسية لهذه المنظمة مبدأ عالمية العضوية. وتنظر حكومة بلادي إلى الأمم المتحدة بوصفها منظمة للبشر؛ وبالتالي، فإننا نعتقد أن الدول الأعضاء ستفهم ضرورة النظر في إعادة قبول جمهورية الصين في تايوان إلى عضوية هذه الهيئة. وترى حكومة سانت كيتس ونيفس أن لسكان ذلك البلد البالغ عددهم ٢١ مليوناً الحق في أن يكونوا ممثلين على النحو اللازم في هذه المنظمة. وتواصل تايوان الامتثال للقانون الدولي وقد اتخذت الخطوات اللازمة لضمان إضفاء الطابع الديمقراطي على سياساتها العامة واحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

وأود الآن أن أشير إلى موضوعين هاميين هما: أولاً، الوضع الهش للدول الجزرية الصغيرة؛ ثانياً، التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن هذين الموضوعين ليسا جديدين، فإن حكومة بلادي لا تزال مقتنعة بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن ينساهما. إننا نشني على الأمم المتحدة لاستضافتها في العام الماضي مؤتمراً في بربادوس لمعالجة هذين الموضوعين الحاسمين. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك. وهذا يتطلب شراكة وتعاوناً وعزيمة من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

إن الكثير من البلدان الجزرية الصغيرة تدرك بصورة مؤلمة الأخطار المحتملة التي ينطوي عليها التدهور البيئي بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة مثل سانت كيتس

وحكومة سانت كيتس ونيفيس تدين بشدة أي شكل من أشكال التمييز أو العنف ضد المرأة والطفل. ونحث جميع الحكومات أن تشن حرباً ضد بغاء الطفل والوأة والاجهاض عند اكتشاف أن الجنين أنثى. إن حق الحياة حق أساسي وعالمي ومقدس.

وختاماً تشهد قائمة المشاكل التي تواجه دولنا شهادة بليغة على المهام الهائلة التي تنتظرنا. إن لبلداننا أهدافاً مشتركة مثل السعي من أجل السلام والأمن العالمي وتحسين مستويات المعيشة لشعوبنا جميعاً.

لقد بذر أسلافنا البذور واليوم نحتفل بالإرث الذي تركوه لنا. وحكومتنا مقتنعة بأن بوسعنا أن نحقق أهدافنا الفردية عن طريق العمل معاً. حقاً إن ذلك بوسعنا. حقاً وأنا أعلم أن بوسعنا ذلك. وأهم شيء هو أن علينا واجباً نحو الذين انتخبونا ونحو الذين سيأتون من بعدنا.

فلنصمم، نحن شعوب العالم، ونحن نحتفل بمنجزات ماضينا، على تحقيق نجاحات أكبر في السنوات المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر، باسم الجمعية العامة، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط، والاعلام في سانت كيتس ونيفيس على الكلمة التي أدلى بها لتوه.

اصطحب السيد دنزل دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الأمن القومي، والشؤون الخارجية، والمالية، والتخطيط، والاعلام في سانت كيتس ونيفيس، من المنصة.

المتكلم التالي هو وزير خارجية ناميبيا، سعادة السيد ثيو - بن غورياب، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غورياب (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، تشارك ناميبيا المتكلمين السابقين في تقديم أصدق التهاني وأطيب التمنيات لكم على انتخابكم بالإجماع. وهذا ينسحب أيضاً على مكتبكم الموقر الذي تفخر ناميبيا بكونها أحد أعضائه.

إن هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة، التي تأتي في العيد الذهبي لمنظمتنا، تصادف الذكرى الخامسة لاستقلال ناميبيا، الذي تحقق بفضل كفاح طويل مثير وتضحيات بذلها الشعب الناميبي وبقدرة لا يقل بفضل مشاركة الأمم المتحدة التي لعبت دوراً حاسماً في عملية

ويوجه وفدي نداء حاراً إلى العالم المتقدم النمو بآلاً يربط منح المساعدة الإنمائية بضمانات تقدمها البلدان النامية لحماية البيئة. وبدلاً من ذلك، نقترح علاقة عمل أوثق وأكثر إيجابية ترمي إلى إيجاد استراتيجيات طويلة الأمد وأجدي لحل المشاكل البيئية.

وحكومة سانت كيتس ونيفيس تدين بشدة محاولات بعض البلدان استخدام الممرات المائية في البحر الكاريبي معبراً لنقل نفاياتها السامة والخطرة إلى سفن أخرى. ومن الواضح أن هذه المنطقة تعاني من ارتفاع درجة تعرضها لتلك الأضرار. لذلك لا نستطيع أن نحتفل أي زيادة في هذا التعرض.

وندعو البلدان المسؤولة إلى البحث عن وسائل أكثر سلامة وأكثر ملاءمة للتخلص من نفاياتها السامة والخطرة.

وتؤيد سانت كيتس ونيفيس تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمديداً غير مشروط ولأجل غير مسمى وننتظر بفارغ الصبر الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب. كما نحث جميع الدول على فرض حظر على تجاربها النووية.

وفيما يتصل بدور المرأة في التنمية، نشني على عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين لدراسة المسائل التي تؤثر على المرأة في جميع أنحاء العالم. ونناشد الدول الأعضاء أن تتجاوز جدران قاعات المؤتمر وتبذل جهوداً حقيقية للنهوض بمصالح المرأة. ولا يصح النظر إلى حماية حقوق الإنسان واتباع التنمية المستدامة باعتبارهما منفصلين عن تنمية المرأة وحقوقها. بل ينبغي أن يسيرا جنباً إلى جنب.

إن المرأة تلعب دوراً مركزياً وحاسماً في عملية التنمية. وينبغي تقدير اسهاماتها ومكافأتها على نحو مناسب. وحكومتنا ملتزمة بالتشجيع على وضع تشريع لإزالة التمييز بين الجنسين ووضع سياسات لمعالجة صور التفاوت التي تواجهها المرأة.

ومن واجبنا أيضاً حماية أرواح أطفالنا وتزويدهم بالحماية اللازمة لنموهم الفردي ورفائهم في المستقبل. إن مستقبلهم أمانة في أعناقنا، ولذا فإننا مسؤولون مسؤولية مقدسة تجاههم، وكذلك تجاه الأجيال المقبلة.

وعلى وجه الخصوص، قدم الأمين العام، في سياق دورة الذكرى السنوية الخمسين للجمعية العامة، تقريراً سنوياً شاملاً، يتضمن توصيات هامة بالعمل على شتى الجبهات. ولذلك تشيد ناميبيا بالأمين العام إشادة يستحقها على الجهود الدؤوبة التي يبذلها في خدمة الأمم المتحدة، وعلى المبادرات الجديدة التي يتخذها من أجل دفع السلام والتنمية في العالم إلى الأمام.

إن استعراض التاريخ والإنجازات الماضية في هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أمر ضروري وفي محله. وفي الوقت نفسه، فإن الموازنة بين التحديات والفرص الراهنة تتطلب قيادة، وبُعد نظر، والتزاماً، وشجاعة من جانب قادة العالم. فلنأمل في أن ترسم هذه الدورة الاحتفالية الطريق إلى المستقبل، وأن تحقق الأهداف المنشودة.

وأهم التزام من بين جميع الالتزامات التي يجب على المجتمع العالمي أن يفي بها هو استعمال الإرادة السياسية الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومواردها بغية

"أن ندفع بالرقى الاجتماعي قُدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

هذه هي روح ميثاق الأمم المتحدة.

إن العالم يقف اليوم صفاء واحدا وراء تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. واسمحوا لي، مع ذلك، أن أسارع إلى إضافة أن القضاء على الفقر على أساس مستدام، من خلال توفير التعليم المناسب، والرعاية الصحية والتوظيف والإسكان وتمكين المرأة، يجب أن يوضع على رأس قائمة الأولويات للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، التي تضطلع بدور حيوي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونحن نعلم، من إلقاء نظرة إلى الوراء فيما حدث خلال ٥٠ عاماً، أن الأمم المتحدة كانت في البداية، ولا تزال اليوم، أكثر من مجرد منظمة للتصدي لأهوال وظروف الحرب العالمية الثانية ومخلفاتها المؤرقة. إنها رجاء مقدس في الحياة نفسها وآلية لا يستغنى عنها في الحفاظ على الحضارة لصالح جميع الدول والشعوب.

وكانت الحرب الباردة إحدى تلك المخلفات المؤرقة. لقد ظلت آمال وتوقعات الملايين من الناس في العالم

إنهاء الاستعمار في بلدي. ونشعر بسعادة وارتياح بالغين لهذه الصدف السعيدة.

إن وزير خارجية كوت ديفوار، شقيقتي وزميلي العزيز، سعادة السيد أمارا إسي، ترأس الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بمهارة كبيرة وحكمة وتفان. وأنا أثنى عليه للعمل الذي أتقنه وبصفة خاصة لامتياز جهوده الدؤوبة في هذا المنصب الهام في سبيل تحقيق الشراكة والتنمية. وفي هذا السياق، ستعاون ناميبيا تعاوناً كاملاً مع رئاسة الجمعية العامة والأمين العام سعياً لتحقيق أهدافنا المشتركة التي أُنيطت بمختلف الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية الرامية إلى إعادة تنظيم هيكل الأمم المتحدة وتعزيزها.

إن هذه الدورة التذكارية الخاصة للجمعية العامة ستجمع عدداً قياسياً من قادة العالم ومنهم، بطبيعة الحال، رئيس دولة جمهورية ناميبيا، السيد سام نوجوما، من أجل احتفال كبير وتقييم مشترك وتأمل النفس والتفكير، ومن أجل تجديد الالتزام بالعمل على أساس رؤية جديدة للمستقبل والتفاني مجدداً من أجل السلام والتنمية والمساواة بين الجنسين والتسامح والأخاء في قريتنا العالمية الوحيدة هذه.

إن المقاصد والمبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة منذ اعتماده في عام ١٩٤٥ هي التالية: إنقاذ الأرواح، وتحرير جميع أولئك الذين لا يزالون رهينة للعبودية، وتعزيز المثل والقيم الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان والحريات المدنية والدفاع عنها - وقد قننت فيما بعد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وقبل كل شيء إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي أدت إلى الكثير من الدمار والمعاناة الإنسانية في العالم طوال هذا القرن.

وتعزيزاً لهذه المقاصد والمبادئ وبغية تحقيقها المبكر، قرر أميننا العام الشهير، السيد بطرس بطرس غالي، أن يكرس تفكيره وطاقته لمواجهة تحديات عصرنا عن طريق وضع وثيقتين أساسيتين هما "خطة للسلام" و "خطة للتنمية". وهاتان المبادرتان اللتان جاءتا في الوقت المناسب واللذان تستقطبان الاهتمام تدعوان إلى التعاون الدولي، وإلى تخصيص موارد جديدة وإضافية له. بل إنهما يضعان أيضاً التزامات داخلية على عاتق الحكومات والمجتمعات المدنية على حد سواء.

الحالات كان جُماع توافق الآراء السياسي، وحفظ السلام، وإنفاذ السلام، والمساعدات الإنسانية.

لقد قيل مرارا وبطرق كثيرة، إنه لو لم توجد الأمم المتحدة، لكان التشوق الجماعي إلى إنشائها شيئا لا يقاوم. ولهذا تعلق ناميبيا أهمية كبيرة على عضويتها في الأمم المتحدة. وقد ظلت ناميبيا منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة تضطلع بدور نشط في جميع أنشطة المنظمة. فشاركت في عملية حفظ السلام في كمبوديا وأوفدت مراقبين للانتخابات في أنغولا برعاية الأمم المتحدة. كما أوفدت ناميبيا خبيرا قانونيا بصفته مقررا لتمثيل لجنة حقوق الإنسان في الصومال. ولكن الأكثر من هذا أن ناميبيا تسدد اشتراكاتها وتقدم مساهماتها الطوعية بالكامل وفي حينها لأننا نعتقد أن العضوية وحدها لا تكفي: فبدون موارد لا تستطيع المنظمة أن تضطلع بولايتها.

وأود ونحن نتطلع إلى الألفية الثالثة المقبلة أن أبين موقف حكومة جمهورية ناميبيا من القضايا التالية: التعاون الإقليمي، والتعاون الاقتصادي الدولي، ومؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى، ونزع السلاح النووي، وإصلاح الأمم المتحدة.

فبالنسبة للتعاون الإقليمي: في الجنوب الأفريقي، جمّعت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي أصبحت تضم الآن موريشيوس، جهودها لإجراء تعمير وتنمية حقيقيين في منطقتنا الفرعية. والسلام شرط لا بد منه للتنمية. وبدون التنمية المستدامة لا يمكن أن يقوم سلام ولا استقرار. وإذا كان تحقيق السلام قد أوجد الظروف الملائمة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي، فالجراح الناجمة عن الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار لم تندمل بعد. ومثال ذلك أنه، لتحقيق هذه الأهداف، قررت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تجميع مواردها لتنفيذ مشاريع مشتركة في ميداني الطاقة والماء. وتنفيذا لهذه الفكرة وقّعت عدة بروتوكولات في القمة التي عقدتها هذه الجماعة مؤخرا في جوهانسبرغ.

ومن المجالات الأخرى التي تنسق فيها الدول الأعضاء في هذه الجماعة سياساتها، إزالة الألغام، ومكافحة الجريمة، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والتجارة غير المشروعة عبر الحدود، وسائر أشكال الأنشطة الإجرامية. والمرجو أن تسفر هذه الجهود عن إيجاد ظروف مثلى تسمح

أجمع، على مدى عقود، رهينة سياسات المواجهة وانقسام العالم إلى كتلتين عسكريتين متعاديتين ومعسكرين إيديولوجيين متنافسين. وقد أسفر هذا عن انحراف المقاصد والأهداف التي تمثلها الأمم المتحدة.

إن سباق التسلح والتجسس، فضلا عن الانحيازات إلى الكتلتين المتنافستين، قد استنزفت على نحو خطير الموارد الحيوية للدول ووقتها وطاقاتها، أوجدت بذلك المزيد والمزيد من بؤر التوتر، مما أساء إلى التعايش السلمي وإلى قيام علاقات متبادلة النفع فيما بين الدول.

ولقد تم لحسن الحظ تضادي محرقة نووية. فلم تقع حرب عالمية ثالثة. بيد أن العنف وعدم الثقة والحشود العسكرية كانت السمات التي اتصفت بها الشؤون العالمية لفترة طويلة جدا. وخلال هذه الفترة الخطيرة وقف كوكب الأرض على حافة كارثة مروعة. وإزاء هذا كله، واصل رجال ونساء محبوبون للسلام ومن ذوي الحكمة والرحمة، من جميع أنحاء الأرض، إعلان صوت العقل والدعوة إلى التعقل ونزع السلاح والحوار.

ولعل أهم إنجاز جدير بالثناء أنجزته الأمم المتحدة هو إنهاء الاستعمار. فلقد شهد العالم موجة عارمة من المطالبات غير المسبوقة رفع لواءها ملايين الناس في العالم أجمع من أجل الحرية وممارسة الحق في تقرير المصير. وقد أدى هذا، لحسن الحظ، إلى نيل بلدان عديدة استقلالها في آسيا وأمريكا اللاتينية - ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي - وأفريقيا، مما رفع عدد أعضاء الأمم المتحدة إلى ما يزيد على ١٠٠. واليوم وصل عدد الأعضاء إلى ١٨٥، وهو يزيد على ثلاثة أمثال العدد الأصلي الذي كان ٥١ دولة مؤسسة في عام ١٩٤٥.

وفي ناميبيا، حان الوقت كي تضع الأمم المتحدة مواردها حيث كانت اقتناعاتها ومسؤولياتها. ولقد دلت على التزامها الراسخ عن طريق توفير الأموال والمقدرة التقنية اللازمة لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، الذي يسرّ انتقال ناميبيا السلس إلى إقامة دولة في عام ١٩٩٠. وتقف قصة النجاح هذه اليوم كنموذج لعمليات الأمم المتحدة الناجحة لحفظ السلام وإنهاء الاستعمار.

ولقد تلاحقت قصص النجاح الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة - في كمبوديا، والسلفادور، وموزامبيق، وهايتي. ونأمل في أن تتحقق النتيجة الإيجابية نفسها في أنغولا وأماكن أخرى. فالذي كفل تحقيق النجاح في جميع هذه

وتؤمن ناميبيا إيماناً راسخاً بأن معهد افريقيا وأمريكا اللاتينية الذي افتتح مؤخراً ومقره الإقليمي في كل من ناميبيا وأوروغواي سيزيد من تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب. كذلك ترحب ناميبيا بالمبادرات المستجدة الرامية إلى تشجيع الحوار الأفقي والتعاون فيما بين دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والسوق المشتركة للجنوب وسائر التجمعات الاقتصادية لبلدان الجنوب.

وفيما يتعلق بمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى يمكن لنا القول بأنه لم يحدث في تاريخ منظمنا أن احتلت الاحتياجات الاجتماعية للبشرية مركز الصدارة. لقد سلّمت البشرية بأن المحافظة على البيئة أمر بالغ الحيوية للحفاظ على حياة الإنسان، وأن احترام وحماية حقوق الإنسان أساس الديمقراطية وصالح الحكم والتنمية، وأن التصدي لقضايا السكان في إطار التنمية ضروري لتحديد تأثير الاتجاهات الاجتماعية الديمغرافية على رفاه البشر، فالسلام ليس مجرد عدم نشوب حرب وإنما هو شرط أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة بين الجنسين عصب التنمية.

وينبغي أن يشكل الوفاء بالتعهدات المقطوعة في هذه المؤتمرات جميعها الركن الأساسي في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

وبالنسبة لناميبيا فإن حماية البيئة مكرسة في دستورنا. وأصبح تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عنهما الركيزتين الحيويتين لحكومة ناميبيا والمجتمع الناميبي. وتمشيا مع برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة، قامت ناميبيا بالدمج الكامل للقضايا السكانية في خططها الأولى للتنمية الوطنية.

وبالمثل، لا تزال الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تشكل أولوية رئيسية للحكومة. وتضع لجنة الإصلاحات التشريعية للمسات الأخيرة على التوصيات التي توجهها إلى برلمان ناميبيا من أجل إصدار التشريعات الضرورية.

وتضخر ناميبيا بمساهمتها في التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وبالشفرة الذي ناله وفدها بأداء مهمة المقرر العام في ذلك المؤتمر في بيجين. ولهذا فإنه غني عن القول إن ناميبيا ستبذل قصارى جهدها لكي تكفل تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر.

بحرية الحركة للناس ورؤوس الأموال والسلع والخدمات وبالتالي تتحول الجماعة الإنمائية إلى مجتمع تتقاسم فيه الخبرات والتطلعات. فضلا عن هذا تحتل آليات حل المنازعات والتشاور السياسي وحفظ السلام أولوية عالية بين هذه الشواغل الإقليمية.

وقد شعرت باستعادة قواي بعد استماعي إلى الكلمة الملهمة التي ألقاها هذا الصباح أخي وزميلي سعادة السيد ألفريد نزو، وزير خارجية جمهورية جنوب افريقيا. فاسمحوا لي أن أؤكد له هنا التزام ناميبيا الثابت بمواصلة العمل على نحو وثيق مع حكومة وشعب جنوب افريقيا من أجل بلوغ السلام الحقيقي والاستقرار والتنمية والازدهار في الجنوب الافريقي بأسره.

وسوف يتعزز التعاون والتجارة والتكامل على الصعيد الإقليمي بعد إكمال الطرق السريعة عبر كابريفي وعبر كلهاري والتي تربط البلدان المجاورة غير الساحلية بميناء والفيس باي الناميبي. ونحن نفعل هذا كله عملاً بنص وروح معاهدة أبوجا التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الافريقية. ولا مرأ في أن نجاح الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي يعزز الجماعة الاقتصادية الافريقية.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي الدولي تأخذ ناميبيا بالرأي الذي أكدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه الأخير، ومفاده أن التنمية لا يمكن أن تنتعش في غمرة المنازعات وعدم الاستقرار. ويستنتج من هذا أن التعاون الاقتصادي ذا المنفعة المتبادلة لا يمكن أن يتم طالما يوجد نظام اقتصادي دولي غير عادل. وإلى أن نصبح جميعاً شركاء متساوين في الاقتصاد العالمي ستبقى البلدان النامية وخاصة البلدان الافريقية ناقصة النمو إلى الأبد. وعلى عكس ما أبدي من آراء في بعض الأوساط تقرر ناميبيا أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قاما بدور حيوي وبنّاء في مساعدة البلدان النامية.

وأصبح تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب، أكثر من أي وقت مضى، وسيلة لازمة لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية في بلدان الجنوب. ولذلك تدعم ناميبيا مركز الجنوب وتطالب بتقديم المساهمة المالية والمادية لبرامجه.

وترحب ناميبيا بالاتفاق الأخير بشأن إقامة حكم ذاتي فلسطيني الذي تم التوقيع عليه بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ونحن نتطلع إلى التوصل قريبا إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، يقود إلى إنشاء دولة فلسطينية.

لم تكتمل بعد تصفية الاستعمار في أفريقيا. ولهذا فإن ناميبيا تؤيد ممارسة الشعب الصحراوي قريبا لحقه في تقرير مصيره على أساس استفتاء حر وعادل ويتصف بالشفافية في الصحراء الغربية، تحت الإشراف والرقابة المشتركين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع في البوسنة والهرسك. وعلى هذا تحث ناميبيا جميع الأطراف المعنية على وضع حد لمعاناة شعوبها وإيجاد حل سياسي سلمي ودائم لذلك الصراع.

ومع اقتراب السنة من نهايتها، يسرنا أن نلاحظ أن الصراع في ليبيريا قد حسم بإقامة حكومة انتقالية متعددة الأحزاب وذات قاعدة عريضة، ونرحب بذلك بحرارة. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه فاتحة خير لحل الصراعات في الصومال والسودان وبوروندي وسيراليون.

منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا المعني بأنغولا في العام الماضي وعملية السلام تتقدم تقدما مطردا في ذلك البلد الشقيق وتنتشر روح المصالحة والحوار في المجتمع بأسره، تشجعها المحادثات المنتظمة والجارية وجها لوجه بين خوسيه إدواردو دوس سانتوس رئيس أنغولا والسيد جوناثان سافيمبي من الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا). وتأمل ناميبيا بإخلاص أن تترجم التعهدات التي قطعت في بروكسل في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد مؤخرا بشأن أنغولا إلى موارد فعلية للتنمية وإعادة البناء في ذلك البلد المجاور لنا.

كان من الواجب على أفريقيا، منذ زمن طويل، أن تستأصل استئصالا تاما شأفة جميع الأنشطة الإجرامية التي يقوم بها المرتزقة. وهذه الأنشطة على غرار العمليات الإرهابية، تشجبها قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في آن معا. ويعتبر الانقلاب الذي حدث مؤخرا في إحدى جزر القمر أمرا خطيرا للغاية يستدعي اضطلاع المجتمع

إن الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي حققتها البشرية يجب أن تستخدم في إرساء قواعد السلام والتنمية. فيجب تدمير كل أسلحة الدمار الشامل. وقد آن الأوان للنزع التام للسلاح النووي.

وفضلا عن ذلك، تدعو ناميبيا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا، وإلى التحرك بسرعة لتدمير كل الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تستنكر ناميبيا الموجة الجديدة من التجارب النووية. وستواصل ناميبيا الاشتراك بهمة في الجهود المبذولة للانتهاء في وقت مبكر من مشروع المعاهدة الخاصة بإخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية.

وبالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة، تعتقد ناميبيا أن آلية مجلس الأمن لاتخاذ القرارات، كما هي عليه اليوم، لا يمكن أن تخدم المجتمع الدولي بفعالية في القرن العشرين. فيجب أن تنعكس الزيادة الضخمة في عدد أعضاء الأمم المتحدة على تمثيلهم في مجلس الأمن. ويجب أن يعكس إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكليته وتوسيعه المبادئ الأساسية المتمثلة في المساواة في السيادة بين جميع الدول، والعالمية، والديمقراطية، والشفافية. ولا يمكن كفاءة سلطة مجلس الأمن وشرعيته ومصداقيته وفعاليته إلا بهذه الطريقة.

وترى ناميبيا أنه ليس هناك ما يعوق إضافة ألمانيا واليابان إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. غير أن ناميبيا تعتقد اعتقادا راسخا أنه يحق لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تمثل في مجلس الأمن بصفتها أعضاء دائمين، وأيضا من خلال تخصيص مقاعد إضافية فيه للأعضاء غير الدائمين. إن ما نسعى إليه هو قبول المبدأ، أما آلية تحقيقه فهي موضوع المشاورات الجارية في فريق العمل مفتوح العضوية ذي الصلة. وترى ناميبيا أنه لا مكان في النظام العالمي الجديد لحق النقض البالي الذي يجب أن يلغى.

إن النظام العالمي الجديد، الذي يرجى منه بث أكبر الأمل في التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، يجب أن يتحرر من الأغلال المتبقية من الحرب الباردة وأن يحل الحوار محل المواجهة في كل الأماكن التي لا تزال بها خلافات.

إن معظم الدول الممثلة في هذه القاعة لم تكن حاضرة عند التوقيع التاريخي على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو قبل ٥٠ عاما. غير أنها تقدم بمجرد حصولها على الاستقلال بطلب الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة باعتبار ذلك يشكل جزءا أساسيا في سعيها من أجل إرساء بيئة دولية تتمتع بالأمن والاستقرار ومن أجل تحسين مستويات المعيشة فيها. وترينيداد وتوباغو، وهي دولة ديمقراطية صغيرة حصلت على استقلالها في عام ١٩٦٢، ليست استثناء.

ومنذ عام ١٩٦٢ عندما أصبحنا عضوا في الأمم المتحدة حدثت تغيرات عميقة في العلاقات الدولية ترتبت عليها زيادة مسؤوليات هذه المنظمة. ومن أهم التغيرات المذهلة انتهاء الحرب الباردة، الذي ولد قدرا من التفاؤل بالحصول على عائد منتظر من استقرار السلام من شأنه أن يوفر زخما للتعاون الدولي من أجل التنمية. ومما يؤسف له أن ذلك الأمل لم يتحقق. لقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إثارة موجة لم يسبق لها مثيل تقريبا من الصراعات الإثنية والقومية التي أخذت تستقطب الكثير من اهتمام المجتمع الدولي وموارده.

وكان على منظمنا أن تتكيف بسرعة لمواجهة هذه التحديات. وحدثت زيادة مفاجئة وبالغة السرعة في حجم أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بل وفي تشعبها. وكان للمنظمة نصيبها من النجاحات ومن حالات خيبة الأمل. غير أنه على الرغم من الفشل في تلبية التوقعات المتعاظمة يمكن للأمم المتحدة أن تفخر وبحق بالعديد من إنجازاتها في ميدان حفظ السلام، وفي استعادة الديمقراطية، وفي استجابتها لحالات الطوارئ. وخير شاهد على الدور الفعال الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والعدالة والأمن النجاحات التي حققتها في أمريكا الوسطى، وكمبوديا، وناميبيا، وموزامبيق، وجنوب أفريقيا.

وفي منطقتنا يبين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في استعادة رئيس جمهورية هايتي المنتخب ديمقراطيا لمنصبه، يمكن أن يتحقق بمجرد توافر الإرادة السياسية اللازمة لدعم مثل هذه الأعمال. وفي هذا الصدد نرحب بالانتخابات التشريعية والمحلية التي أجريت مؤخرا في هايتي والتي شهدت، رغم بعض الصعوبات، الآلاف من أبناء هايتي يتجمعون في سلام وأمان للإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع. ونحن على ثقة من أن هذه التطورات ستفيد في تعزيز

الدولي الآن بعمل فوري. ولهذا نرحب بناميبيا بالجهود المتخذة لإعادة الحكومة والقانون والنظام إلى تلك الجزيرة.

كان البيان الذي ألقاه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني من هذه المنصة أمس رسالة عميقة تنقل إلينا التفاؤل والأمل والنية الطيبة ونحن نقف على عتبة الألفية القادمة. وقد أكد الباب الأهمية العالمية للمحبة وللأسرة، وهو موضوع يشمل الجنس البشري أجمعه.

وأود أن أنهى بياني بالإعراب عن رغبتني الصادقة في أن تنجح هذه الدورة التذكارية التاريخية للجمعية العامة في زيادة وعي الجماهير بعمل الأمم المتحدة والأهمية المستمرة للمنظمة بالنسبة لحياة الأفراد والمجتمعات في كل مكان. لقد اهتمت رؤية مؤسسي الأمم المتحدة منذ ٥٠ عاما برفاه الأجيال المتعاقبة وأمنها. ويجب على الأمم والشعوب التي تمثلها المنظمات غير الحكومية أن تسعى قدما في تضافر للعبور إلى الألفية القادمة من أجل تحقيق عالم أفضل يشعر الأطفال فيه بالمزيد من الأمان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيسة وفد ترينيداد وتوباغو سعادة السيدة أنيت ديزيل.

السيدة ديزيل (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أقدم إليكم، سيدي، لأعرب باسم وفد ترينيداد وتوباغو عن أحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. إن الاحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة والحاجة الملحة إلى الاستجابة لعدد من القضايا الرئيسية التي تواجه المنظمة يجعلان لهذه السنة أهمية استثنائية. ونحن على ثقة من أنكم قادرون، بفضل رؤيتكم وقيادتكم، على توجيه هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة إلى خاتمة ناجحة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره العميق لسلفكم سعادة السيد أمارا إيسي من كوت ديفوار على الطريقة القديرة التي ترأس بها الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

ويسرنا بشكل خاص أن نرحب بانضمام دولة بالاو، الجزيرة الصغيرة، لتصبح العضو الخامس والثمانين بعد المائة في الأمم المتحدة.

تعتمد اقتصاداتها الهشة والضعيفة اعتماداً أساسياً على مواردها البحرية والساحلية، والتي لا تمتلك الموارد ولا القدرات اللازمة لمعالجة الحوادث المحتملة من هذا النوع. لذلك، يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على ما نوليه من اهتمام لهذه القضية ذات الأولوية، وأن يحث البلدان المصدرة لهذه الشحنات على أن تحترم رغبات الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من دول العبور التي تطالب بوضع نهاية لمرور هذه الشحنات عبر مياهها الأرخيلية والإقليمية، وكذلك عبر مناطقها الاقتصادية الخالصة.

وسوف يكون العيد الخمسيني للأمم المتحدة مناسبة ملائمة لإمعان النظر وإعادة دراسة أنشطة المنظمة، ليس فقط فيما يتصل بحالات الصراع، بل أيضاً في ميدان التنمية باعتبارها شرطاً مسبقاً ضرورياً للسلام، وباعتبارها أفضل ضمان للاستقرار طويل الأجل.

وعلى المستوى الوطني اضطلعت ترينيداد وتوباغو ببرنامج إصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد، أصبح مكتملاً تقريباً. وقد ركزت تنميتنا على اتباع سياسة سليمة للاقتصاد الكلي تستند إلى عدد من التدابير من بينها إيجاد موقف مالي منضبط، والاستمرار في تنفيذ برنامج واسع النطاق لسحب الاستثمارات بشكل منظم، وإجراء إصلاحات هيكلية وتشريعية تستهدف تهيئة بيئة مناسبة لنمو قطاع خاص مرن وقادر على المنافسة على المستوى الدولي ويساعد على اجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتحرير التجارة ونظم أسعار الصرف، بهدف تعزيز قدرتنا على التنافس وتنفيذ برنامج شامل لإصلاح النظام المالي المحلي. كما جرى التركيز على إصلاح القطاع العام وإيجاد البنية الأساسية لضمان التوزيع الفعّال لخدمات عالية المستوى، يعول عليها، وإعادة الهيكلة التدريجية لنظامنا التعليمي حتى يمكن تنفيذ برنامج مستدام لتنمية الموارد البشرية التي تستجيب للتحديات والاحتياجات الجديدة لتنميتنا، واتباع سياسات اجتماعية ترمي إلى حماية الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمعنا. ولكن هذه التدابير ينبغي أن تستكمل تهيئة بيئة إقليمية ودولية داعمة حتى يكتب لها النجاح.

وبالنسبة للدول الصغيرة، يعتبر التكامل الإقليمي أمراً حتمياً، ويزداد النظر إلى نظم التعاون الإقليمي على أنها توفر لبنات البناء الأساسية التي يمكن أن يقوم عليها تعاون أوسع نطاقاً على مستوى نصف الكرة وعلى المستوى الدولي. وكان من دواعي سعادة ترينيداد وتوباغو في المؤتمر الأخير لرؤساء حكومات المجموعة

جهود هايتي في توطيد الديمقراطية، كما أنها ستساعد في عملية المصالحة الوطنية. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة وشعب هايتي في فترة ما بعد حالة الطوارئ وفي جهودهما على المدى الطويل من أجل تحقيق التعمير الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الشرق الأوسط، ترحب ترينيداد وتوباغو بالاتفاق المؤقت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن توسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية الذي وقع في واشنطن العاصمة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. فهو يمثل تقدماً هاماً آخر في العملية المؤدية إلى إحلال سلام مقيم في المنطقة.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، تشجعنا الجهود التي تبذلها كل أطراف الصراع للحضور إلى مائدة التفاوض، ونعرب على الأمل في أن يؤدي هذا التطور إلى حدوث تقدم ذي بال في العملية المفضية إلى إحلال السلام والاستقرار في هذه المنطقة التي مزقتها الحرب.

وعلى صعيد القارة الأفريقية، نجد أن روح المصالحة التي سادت في بعض مناطق الصراع تعطينا الأمل في أنه يمكن أيضاً حسم بعض المشاكل التي تبدو مستعصية على الحل أكثر من غيرها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفي بمسؤولياته في مساعدة هذه العملية.

في وقت مبكر من هذا العام قررت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى. كما اعتمد المؤتمر عدداً من المبادئ والأهداف، التي طالب أحدها باستكمال وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في موعد لا يتعدى الربع الثالث من عام ١٩٩٦. وكان مفهوماً أيضاً للمجتمع الدولي أنه لن تجرى أية تجارب نووية أخرى إلى أن تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ. وانضمت ترينيداد وتوباغو إلى الأطراف الأخرى في معاهدي ثلاثيلوكو وراوتونغا في رفض التجارب النووية التي تجريها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي تناشد تلك الدول أن تصغي إلى الطلبات المتزايدة لوقف التجارب النووية.

ويتصل بشواغلنا البيئية إزاء التجارب النووية قضية حاسمة أخرى تتعلق بالنقل البحري للوقود النووي المشع، والبلوتونيوم، والنفايات المشعة عالية المستوى. فعمليات الشحن هذه مستمرة، على الرغم من احتمالها تسببها في آثار مفعجة على الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي

التقليدية للتنمية، بينما تتناول في نفس الوقت مسائل الحمائية، وتدفعات رأس المال، وإصلاح عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية وإدارة الاقتصاد العالمي.

وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، سلم المجتمع الدولي بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في عملية التنمية، واعترف بأن التعاون الدولي الفعال من أجل التنمية سيبقى هدفا مستعصيا ما لم تستطع المرأة المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعها. وقد أفاد مؤتمر بيجين، مع غيره من المؤتمرات العالمية التي عقدت في ريو وبربادوس والقاهرة وكوبنهاغن في تعزيز الرأي القائل باتباع منهج متكامل في تناول التنمية المستدامة، يجب أن يزود بمعلومات عن الاعتبارات البيئية والاجتماعية والسكانية والاعتبارات المتعلقة بالجنسين والموارد البشرية. ولذلك يجب أن تسعى خطة التنمية لتنفيذ الالتزامات التي نشأت عن هذه المؤتمرات وإلى الوفاء بها بطريقة متكاملة.

وثمة اعتبار خاص في إطار خطة التنمية يجب أن يولي أيضا لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، للسير قدما في تحولها الاقتصادي وفي تيسير مشاركتها على نطاق أكبر في الاقتصاد العالمي.

وترينيداد وتوباغو ملتزمة بحرية التجارة وبوضع اقتصادها على مسار إنمائي يتفق مع احتياجات النظام العالمي الجديد. ولكن تحديات العولمة برهنت على أن السياسات الوطنية ليست كافية. فلتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والتنمية المستدامة، نحن بحاجة إلى بيئة اقتصادية دولية داعمة ومؤاتية، وإلى نظام تجاري منصف ومنفتح ولا تمييزي، نظام يعترف بأن الاقتصادات الصغيرة والضعيفة مثل اقتصادنا في وضع غير مؤات على الإطلاق بسبب حجمنا وعدم استفادتنا من وفورات الحجم. ولذلك لا ينبغي ادخار أي جهد لضمان إتاحة الفرصة الضرورية لنا للوصول إلى الأسواق، وهي فرصة حيوية للغاية من أجل توسيع مجال تجارتنا وتحقيق أهدافنا الإنمائية. والواقع أن القيام بما دون ذلك في خطة للتنمية معناه إنكار الحقيقة أن العولمة قد وضعت الآن مزيدا من المسؤولية على عاتق البلدان الكبرى المتقدمة النمو لتضمن أن سياساتها الاقتصادية الكلية سوف تكون مؤاتية للنمو والتنمية في بقية العالم.

الكاريبية الذي عقد في جورج تاون في الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه أن ترحب بسورينام بوصفها العضو الرابع عشر في المجموعة الكاريبية.

وقد بشرت الجلسة الافتتاحية لاجتماع القمة الناجح لرابطة الدول الكاريبية، الذي عقد في بورت أوف سبين في الفترة من ١٧ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، ببداية فصل جديد في تاريخ التعاون بين بلدان منطقة الكاريبي الأوسع نطاقا. ويتيح اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل المعنية بالسياحة والتجارة والنقل وضع مخطط عملي لتشجيع التنمية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين جميع بلدان الكاريبي. وفي هذا السياق تكرر ترينيداد وتوباغو التأكيد على الأهمية التي نعلقها على إعادة إدماج كوبا في نصف الكرة الغربي إدماجا كاملا.

وقد أشرت من قبل إلى ضرورة تحقيق المزيد من التوازن في أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام والتنمية. بل إن الحاجة إلى هذا التوازن تصبح أكثر إلحاحا عندما يدرك المرء أن طبيعة ونطاق وتشعب التحديات المتعلقة بالتنمية اليوم، باتت تتجاوز حدود وسيطرة الدولة الوطنية. ويجب على المرء أن يضيف أن مشاكل التنمية المستعصية أصلا مثل استمرار الفقر، والديون المرهقة، وتدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، والبطالة، والضغط السكاني، وتفاقم الفجوة في الدخول وفي معدلات التبادل التجاري بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، يجب أن تضاف إليها التحديات الجديدة والإضافية المتمثلة في تدهور البيئة والعولمة. وستظل بعض هذه المشاكل بحاجة إلى اتباع نهج وطني في تناولها، ولكن الغالبية العظمى منها تتجاوز حدود العمل الوطني ومن ثم تتطلب التزاما مشتركا، ونهجًا مشتركًا، ونداءًا من أجل العمل في سبيل الجوار العالمي.

وكانت فكرة المشاركة في المسؤوليات والاعتراف بالحاجة إلى إيجاد آليات للعمل الجماعي هي مبرر وجود منظومة الأمم المتحدة. ومن ثم فإن قيام منظومة أمم متحدة منسقة ومتكاملة تركز على أهدافها وممولة تمويلا كافيا يظل أقوى أمل في المعالجة الفعالة لتحديات التنمية الوفيرة العدد والمتشعبة.

ولا أستطيع أن أفكر في طريق أفضل لإعادة تركيز الأمم المتحدة على أهداف التنمية والأمن العالمي للجميع، وإعادة التزامها بها، إلا من خلال صياغة وتنفيذ خطة شاملة للتنمية موجهة نحو اتخاذ إجراءات عملية. فيجب أن نركز جهودنا على خطة تستمر في معالجة المشاكل

إن الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة جدية بأن تشير قلق جميع الدول الأعضاء. وقد عرض الأمين العام بمزيد من الإلحاح والإحباط الصعوبات التي يواجهها في الاضطلاع بالمهام المنوطة به بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة. وعلى وجه الخصوص أدى عدم سداد أكبر المساهمين لاشتراكاته المقررة قانوناً إلى وضع المنظمة على شفا الإعسار. ولذا، يجب أن يكون هناك مزيد من الالتزام من جانب جميع الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها، ومزيد من إعلان عزمها على حسم الحالة المالية الشاملة للأمم المتحدة. وما لم يظهر هذا الالتزام، ستكون أناشيد الإطراء التي ننشدها احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين دويًا أجوف.

ودعونا نذكر في هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة بالعبارات الاستهلاكية لميثاق الأمم المتحدة:

"نحن شعوب الأمم المتحدة ... قد قررنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض".

وبروح التشارك العالمي، علينا أن نجدد عزمنا، وفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصده، على ضمان تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة، وهي: السلام، والمساواة، والعدالة، والتنمية للجميع. وتتعهد ترينيداد وتوباغو بالعمل مع غيرها لمواجهة التحديات التي تواجه منظمنا ونحن نقترّب من القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون في غابون، سعادة السيد كازيمير أوييه مبا.

السيد أوييه مبا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بينما أتوجه بكلمة في الجمعية العامة باسم الجمهورية الغابونية، أود قبل كل شيء أن أؤدي واجب تهنئتكم بإخلاص، سيدي الرئيس، نيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الدورة الخمسين. إن اختيار الجمعية يعكس تقدير جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإسهام بلدكم، البرتغال، في البحث عن حلول للمشاكل المحدقة بالعالم. كما أن انتخابكم يؤكد قدراتكم كدبلوماسي وحنكتكم السياسية وخبرتكم الواسعة.

ويسعدني أيضاً أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لسلفكم، السيد إمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار. إن

وترى ترينيداد وتوباغو أيضاً أن خطة التنمية تتيح الفرصة لتطوير الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وفي هذه العملية، يجب إيلاء الأولوية في الاهتمام للحالة الخاصة للدول الجزرية النامية الصغيرة واحتياجاتها، والاعتراف بضعف جانبها من الناحية البيئية. لذلك تود ترينيداد وتوباغو أن تكرر التأكيد على الأهمية الخاصة التي تعلقها على تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد برهنت الأعاصير المدمرة الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي مرة أخرى بشكل مؤثر على مدة هشاشة النظم البيئية وضعف الاقتصادات في الجزر الصغيرة. وإننا نشعر بالامتنان تجاه تلك الدول الأعضاء التي انضمت إلى بلدان المجموعة الكاريبية في توفير المساعدات الطارئة، وناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه لجهود التعمير في البلدان المتضررة.

وسيكون على الجمعية العامة اتخاذ قرارات عديدة حيوية تتصل بمستقبل منظومة الأمم المتحدة. وترى ترينيداد وتوباغو أن عناصر عملية الإصلاح المعروضة حالياً على الجمعية تشكل أساساً طيباً للأمم المتحدة أكثر فعالية.

والواقع أنه يجب على الدول الأعضاء أن تستغل الزخم الناجم عن دورة الاحتفال بالذكرى الخمسين هذه للتوصل إلى اتفاق لتوسيع عضوية مجلس الأمن بغية تعزيز شرعيته وفعاليته، وحسم الحالة المالية الخطيرة للأمم المتحدة، واستكمال خطة للتنمية ذات توجه عملي وشاملة مع توفير الموارد الكافية والمتوقعة لتنفيذها، وإقامة توازن معقول بين الموارد المخصصة لحفظ السلام والتنمية.

بيد أن الإصلاح لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. فهو ليس إلا وسيلة لبلوغ غاية، ولن يكون له معنى إلا إذا اتحدنا في الرأي على أن تدعيم وتنشيط الأمم المتحدة أمر حتمي، نظراً لواقع القرية العالمية اليوم وهو أمر لا مهرب منه؛ وعلى أن عالم المستقبل سيحتاج إلى عدد أكبر، وليس أقل، من الآليات التعاونية الدولية الفعالة لمواجهة الأخطار المشتركة؛ وعلى أن الأمم المتحدة لا تزال الأداة الوحيدة المتاحة لبذل الجهد العالمي اللازم لمواجهة تلك التحديات.

ذات الصلة ذلك التفسير. ومن واجبا أن نرجع إلى المنع لتلبية الحاجة - الحاجة الملحة - إلى تفكير جديد خلاق من أجل السلام.

ويشرفني، ومن واجبي أيضا، أن أذكر بأن خبرة غابون في تسوية الصراعات تستمد حيويتها من الجذور العميقة لحضارة البانتو. إن مفهومنا للتضامن بين الشعوب يعطي مضمونا للتعهد الذي قطعت غابون على نفسها بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيا كانت إيديولوجيتها أو طبيعة نظامها السياسي. وهذا يعزز فضائل الحوار والتسامح بين الشعوب والأمم، تلك الفضائل التي نمارسها في بيوتنا ومع أسرنا، والتي حولتها الجمهورية الغابونية، من خلال العمل الدولي الذي يقوم به الرئيس عمر بونغو، إلى مبدأ من مبادئ ثقافتنا الدبلوماسية والسياسية.

إن فكرتنا عن السلام، إذن، لها طبيعة عملية في المقام الأول. إنها تذكرنا كل يوم بأن حالة السلام فيما بين الأمم عملية مستمرة تتطلب اليقظة والشجاعة واتساق الجهود في جميع الأوقات. وتستطيع غابون أن تؤكد بكل فخر تمسكها أنها ملتزمة بالسلوك السلمي في علاقاتها مع جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وقد قال أحد كبار المفكرين بحق إن "أعمالنا تحكم علينا" والأعمال التي استطعنا أن ندرجها في سجل السلام، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، تتبع الطريق الذي رسمه ميثاق الأمم المتحدة. وهي تتجلى قبل كل شيء في إخلاصنا الثابت للمنظمة مما جعلنا نشترك تلقائيا في جميع البعثات وفي جميع الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أي مكان من العالم يتعرض فيه السلام للخطر، أو يكون من المحتمل أن يتعرض فيه للخطر. والجهود التي بذلها المجتمع الدولي أخيرا لتضميد الجراح التي لا تزال تدمي في رواندا تحظى بتأييدنا الكامل. وكثيرا ما دعمنا الجهود التي بذلها المجتمع الدولي أيضا في أنغولا باشتراكنا المباشر أو غير المباشر. وغني عن البيان أنه فيما يتعلق بتلك الحالات يناشد بلدي المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم مساعدته المتعددة الأوجه لرأب الصدع في هذين البلدين وإعادة بناءهما. وهذا النداء موجه أيضا إلى جميع مناطق التوتر في أفريقيا وفي بقية أنحاء العالم.

وتتجلى هذه الأعمال أيضا في تقديرنا وارتياحنا للتقدم الذي أحرز في السعي إلى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط بتوقيع اتفاق طابا في واشنطن، وفي

جمهورية غابون تحيي هذا الدبلوماسي المحنك وتتقدم بالشكر له على وضع تفانيه واستعداده للعمل في خدمة المنظمة العالمية في الدورة التاسعة والأربعين؛ فالعمل الذي قام به مبعث فخر للقارة الأفريقية برمتها.

ولا يفوتني أن أذكر هنا تأييد جمهورية غابون القوي للأمم العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، في جهوده التي لا تكل لخدمة السلام والأمن والتنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كولا (ألبانيا).

أود الآن أن أقول بضع كلمات عن الطابع الفريد لهذه الدورة، التي ستنعقد فيها الجمعية في جلسات خاصة لتسجيل الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وفي هذه الجلسات الخاصة، ستتاح لرؤساء الدول والحكومات الفرصة لتقييم أثر بعض الأعمال التي قمنا بها سعيا لتحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. صحيح أن هذه المقاصد لم تتحقق تماما، ولكن يجب علينا أن نعترف بكل إنصاف بالتقدم الهائل المحقق، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والسلام، فبدونها لا يمكن إنجاز أي شيء. ومع ذلك، لا تزال التنمية من شواغلنا الكبرى، على الرغم من الجهود المكرسة لتحقيقها.

إن كل أمة ممثلة هنا هي تجسيد للجنس البشري، الذي أشار مؤسسو الأمم المتحدة إلى قيمه المشتركة. ومن بين تلك القيم، أود أن أسلط الضوء على أكثرها إثارة للاهتمام في نهاية القرن العشرين، ألا وهي: السلام، والحرية، والتنمية.

إن الأهمية التي تعلقها غابون على السلام بوصفه مثلا أعلى تشكل عنصرا ثابتا في سياستها الخارجية ودبلوماسيتها. وقد كان إدراج ذلك المثل الأعلى في الميثاق لافتا بشدة لانتباه قيادة غابون، ويسر انضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠. هكذا احتلت غابون باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة مكانها الصحيح إلى جانب الأمم الأخرى، في ظل الانسجام الذي يسود رغم تبايناتنا.

وأود أن أثنى على مؤسسي حركة عدم الانحياز، الذين كانوا أول من جسد المبادئ المكرسة في ميثاق سان فرانسيسكو في أعمال، من خلال مذهب التعايش السلمي. وبعد خمسة وعشرين عاما، تؤكد قرارات الجمعية العامة

الأولى في المجتمع باعتباره مؤسسا لمجتمعاتنا وسببا لوجودها.

وفي غابون، لا يسوغ الحوار إلا فيما بين البشر لأنهم يبدأونه ويضطلعون به فيعود عليهم بالنفع. والمثال على ممارسة الحوار في غابون يظهر في النتائج التي تحققت منذ سنة تقريبا في الاجتماع الذي عقده ممثلو الأحزاب السياسية للأغلبية والمعارضة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في باريس، لكي يحددوا معا الطرق والوسائل الكفيلة بإدارة شؤون ديمقراطيتنا التي كانت مهددة آنذاك، وذلك بتوافق الآراء. وظهرت هذه النتائج بتوقيع ما سمي اتفاقات باريس بحضور مراقبين دوليين.

ويمكن التغلب على الصراعات الاجتماعية والمواجهات بين القوى السياسية المتعارضة، بالمناقشات الرشيدة واحتمال آراء الآخرين. ونحن على ثقة تامة بأن حدوث انقلابات غير وارد في الأوقات الراهنة. ولهذا أدانت غابون بقوة، على لسان رئيسها عمر بونغو، الأحداث المؤسفة التي جرت في سان تومي وبرينسيبي، والتي حدثت مؤخرا في جزر القمر.

إن الحرية والأمن والسلام هي في نظرنا أسس ديمقراطيتنا. صحيح أن هذه الديمقراطية لا تزال في مهدها ولكنها دون شك ستمكن شعب غابون من الوصول إلى مرحلة جديدة في تاريخه وفي حياته السياسية.

هناك بُعد آخر للمشاكل السياسية والاجتماعية في افريقيا وفي كل مكان في العالم، وهو مركز المرأة في المجتمع. إن المرأة تتمتع في بلدي بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل. ويضمن ويكفل نظامنا التعليمي حرية التحاق جميع الأطفال الذين في سن الدراسة بالتعليم. وهذا في مصلحة الأمة الغابونية كلها. وبالتالي فإن جمهورية غابون تأخذ على المستوى الاجتماعي بخيارات تتمشى مع روح الإجراءات التي بدأتها الأمم المتحدة عندما أخذت في الاعتبار الشواغل الأخيرة التي تتعلق بمركز المرأة والطفل، والتي ظهرت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في نيويورك في ١٩٩٠ ومؤتمر بيجين الذي عقد في ١٩٩٥.

ومرة أخرى، أود أن أذكر مؤسسي منظمنا وأثني على سماحتهم بجعل سعادة الشعوب في سياق الحرية الواسعة النطاق.

وسط أوروبا نتيجة للمناخ الجديد الذي خلقتة المناقشات التي مكنت جميع الأطراف المعنية بالحالة في يوغوسلافيا السابقة من الاجتماع معا في نيويورك. ونعتقد أن هذه الأحداث تشهد باستعداد المجتمع الدولي لأن يعمل بقدر الإمكان على تخفيف القلق الشديد الذي ينتاب شعوبنا خوفا من مخاطر نشوب حرب في العالم.

ومع ذلك من السهل أن يسلم كل واحد منا بأنه ما زالت هناك حتى اليوم تهديدات حقيقية للسلام في العلاقات الدولية. ولا تزال معالم النظام الدولي الجديد غير واضحة، وتقدم لنا صورة مفارقة لنظام هش. ومع ذلك فإن توقعاتنا في مجال إنشاء هذا النظام الدولي الجديد ليست عقيمة. وفي الوقت الحالي تقدر غابون حق التقدير الدينامية التي أدت إلى خلق آليات تستهدف منع الصراعات، سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي.

ولئن كان للسلام ميزة جعلنا نشعر بأننا أكثر أمنا، فإن الحرية تضرر الطاقات الفردية والجماعية. وتعتبر الحرية في نظر مؤسسي الأمم المتحدة عنصرا حاسما لإنشاء بيئة وإطار روحي شامل يسمحان بتحقيق التقدم الاجتماعي وتوفير ظروف معيشية أفضل. وكأنا عهد - إن جاز القول - إلى الذين وقعوا الميثاق بتوفير الظروف لتحقيق ذلك، لصالح الشعوب التي يتعهدونها برعايتهم. والكل يعرف نتائج العهد الذي قطعوه على أنفسهم بإعمال مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومبدأ احترام حقوق الإنسان. كما نعرف جميعا الأعمال الجديدة بالثناء التي تضطلع بها منظمنا لإلهام ودعم بل وبدء السياسات المضطلع بها في هذه الميادين. وفي هذا السياق، ستؤدي أي سياسة مخالفة تهدف إلى تهديد هذه الإنجازات إلى ردود الأفعال اللازمة للحفاظ على التوازن فيما بين الدول وإعادة الحق إلى صاحبه. ولذلك فإن إخلاصنا لمبدأ عدم جواز المساس بالحدود في افريقيا هو خير ضمان لاستقلالنا ولحريتنا لأنه يشهد بأننا نقبل أن تتمتع الدول الأخرى بحريتها.

لقد كانت تجربة بلادي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية، على كل من الصعيد السياسي والثقافي والاجتماعي، تجربة رائعة. فقد تم في سلاسة إنشاء دولة تقوم على سيادة القانون وتتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام الديمقراطية التعددية. وترجع نتائج هذا التحول والوعود التي ولدتها هذه التجربة لتحقيق الديمقراطية في بلادنا، إلى أن هذه النتائج والوعود تتفق تماما مع قيمنا الثقافية التي تعطي أسسها الروحية الفرد المكانة

وفي الوقت ذاته، فإننا ندرك جميعاً أن تحقيق ذلك سيتطلب حشد الجهود المشتركة لجميع البلدان والكيانات التي يتكون منها المجتمع الدولي.

وعند نهاية القرن العشرين، ستكون إفريقيا وحدها قد حطمت كل الأرقام القياسية للتخلف. فهي على سبيل المثال بها ثلاثة أرباع أقل البلدان نمواً؛ وتحقق أدنى مستوى من النمو؛ وليس لها وجود تقريباً في التجارة الدولية. إن إفريقيا اليوم هي، للأسف، قارة معزولة، رغم إمكاناتها الهائلة.

ومع ذلك، فإنها مقتنعة بأن مسؤولية انتعاشها الاقتصادي تقع عليها في المقام الأول، وبأن هذه المهمة تعتمد فوق كل شيء على جهودها. لكن لا يزال واضحاً أن فداحة الأزمة التي تمر بها ومستوى الموارد التي تحتاجها يجعلان المساندة الدولية لجهودها أمراً ضرورياً.

وبالنسبة لأفريقيا بشكل عام ولغابون على وجه أخص، من الممكن أن يساعد تناول عبء المديونية بنهج أنسب على حل هذه المسألة، بالنظر إلى ضخامة التدفقات العكسية لرؤوس الأموال التي تذهب إلى دائئينا نتيجة سداد ديوننا.

إن إفريقيا تود أن تذكر العالم بأنها ملتزمة بمواجهة مسؤولياتها فيما يتعلق بالديون وخدمة الديون. هذا هو الموقف الذي اتخذه رؤساء دولنا في آخر مؤتمر قمة لمنظمة الوحدة الإفريقية. وغابون تؤيد هذا، غير أنها تتطلع إلى فطنة دائئينا وتأمل - لصالح جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة - أن يحظى الموضوع باهتمام يهيء شروطاً أفضل للسداد.

ذلك أن غابون تكرر أكثر من نصف ميزانيتها السنوية لسداد ديونها، الأمر الذي يعوق بالتالي جهودنا الإنمائية - وهذا بالرغم من أن آليات خفض الديون التي لقيت تأييداً في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص لم تأخذ ذلك في الاعتبار ومارست سياسة تمييزية ضدنا باستبعادنا من قائمة المستفيدين. ونحن نرى أن السبب الذي قدم لهذا، والقائم على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، غير منصف.

إن هذا الاستبعاد الانفرادي الغريب لغابون الذي لا يزال البلد الوحيد فيما يسمى فئة الدول متوسطة الدخل في جنوب الصحراء، ليس له ما يبرره في الحقيقة. وهو

إن التضامن الذي دعيت الدول إلى التزامه بوصفه شرطاً مسبقاً لا غنى عنه لتحديد الاستراتيجيات التي توضع تبعاً لذلك، إنما كان المقصود منه أن يثنيها عن أي نزوع إلى الأناية في تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

ومع ذلك، يجب أن نقر، للأسف، بأن هذه الوصية تحولت بدلاً من ذلك إلى ما يشبه المبدأ القائل "كل مسؤول عن نفسه"، ثم غدت قاعدة لابتكار واستخدام الوسائل الكفيلة بتحقيق السعادة الذاتية. وقد كشفت الاختلافات بين الأمم عن الفوارق القائمة بين شعوب العالم أجمع في مجال تنميتها.

ومع ذلك، حاولت الأمم المتحدة في هذا المجال أن تنشئ طائفة من الصكوك والآليات التي ترمي إلى إمداد حكوماتنا بالمساعدة التي نتوقعها. وأياً كان انتماء الشعوب الممثلة هنا، فإن كل واحد منا يعرف ويقدر، على سبيل المثال، دور اليونسكو في مجال التربية والعلوم والثقافة، أو دور منظمة الصحة العالمية على ضوء إسهامها في استئصال الأمراض المتوطنة والوبائية؛ أو دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المشاريع الإنمائية.

ومع ذلك، فإن الحكم الشامل لا يزال متأرجحاً. فنحن نعتقد أنه إذا كان عملنا قد أتاح للبشرية البقاء، فإنه لم ينجح نجاحاً كاملاً في تحسين نوعية المعيشة بالنسبة لمعظم الشعوب. ففي الجنوب والشمال على حد سواء، لا يزال عالمنا حافلاً، ليس بمجرد جيوب للفقر وإنما بمناطق شاسعة من الفقر. وجميع دولنا صغيرها وكبيرها، ينهشها، سرطان الفقر المدقع بدرجات متفاوتة.

لقد رحبت غابون بقرار الأمم المتحدة الأخير بعقد مؤتمر قمة عالمي في كوبنهاغن مكرس للتنمية الاجتماعية وشاركت فيه مشاركة نشطة. وذلك لأن المؤتمر، على حد قول الرئيس بونغو نفسه، جاء نتيجة تحليل متعمق لحالة الإملاق الشديد التي يعيشها جانب كبير من البشرية اليوم.

وبالتالي، فإن برنامج العمل الذي وضع في نهاية مؤتمر القمة والذي أحسن باتباع المبادئ التوجيهية الكبرى الموجودة فعلاً في برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، من ناحية، والمبادئ الكبرى لـ "خطة التنمية"، من ناحية ثانية - ينبغي أن يترجم في بلدنا إلى عمل ملموس، كما هو مأمول.

يلقي عبئا على اقتصادنا يؤثر بالتالي على علاقتنا الاقتصادية في الخارج.

وهذا النداء الذي نوجهه للمجتمع الدولي من أجل معاملة أكثر إنصافا لبلدي ليس استجداء - وما يسري على غابون يسري بنفس القدر على سائر افريقيا - وكما قال عمر بنغو في مؤتمر قمة كوبنهاغن: "إن افريقيا لا تطلب إحسانا".

والواقع أن تعزيز مصداقيتنا وقدرتنا على البقاء من الناحية الاقتصادية والمالية، هو في الحقيقة دعم لنظام المبادلات الدولية يحقق الصالح المشترك. فليست هذه مسألة صدقة وإنما هي بالأحرى مسألة حس سليم. إن مساعدة الجنوب تعني مساعدة الشمال وفي نهاية الأمر مساعدة العالم كله.

وفي ختام هذه الكلمة السريعة التي ألقيتها أمام هذه الجمعية الموقرة، متناولا موضوعات السلم والحرية والتنمية، ستكون مناشداتي لمنظمتنا واضحة للجميع. وينتظر أن تلبى الشواغل التي أعربت عنها توا.

عشية الاجتماع الخاص للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمتنا، أمل أن يدرك جميع أعضائها مدى أهمية هذه الفرصة، لأن العالم يتغير أمام عيننا. والبلدان الممثلة هنا تتغير أيضا، بمعدلات مختلفة، ومن الواضح، أنه لا يمكنني تقبل فكرة أن الأمم المتحدة نفسها يمكن أن تتخلى عن مواكبة هذه الحركة.

ولهذا السبب، فإن التدابير التي نادى بها الأمين العام للأمم المتحدة وفقا لهذه الخطوط يمكن أن تكملها تدابير أخرى يتمناها بلدي في إطار إعادة الهيكلة، وبالتالي إعادة مواءمة منظومة الأمم المتحدة مع حقائق عالم اليوم.

إن السياق الحالي موات لهذا. والقيام بإصلاح شامل للمنظومة أمر مطلوب، من أجل أمن شعوبنا وأمن الدول التي تشملها المنظومة، وفي نهاية الأمر بما يعود بالنفع على تجديد الأمم المتحدة نفسها.

لذلك فإنني أختتم خطابي، بنغمة تبشر بالأمل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية تشاد، سعادة السيد أحمد عبد الرحمن حجار.

السيد حجار (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ نصف قرن اجتمع ممثلو حوالي ٥٠ أمة في سان فرانسيسكو، بالولايات المتحدة، لإقامة نظام عالمي جديد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد سعى الآباء المؤسسون لمنظمتنا إلى تحديد وضع قواعد وأنماط سلوك تمكن بلدان العالم كله من العيش بحرية وفي مأمن من آفة الحرب. وقد حددوا للأمم المتحدة غايات معينة كانت نبيلة بقدر ما كانت طموحة، ونذكر من بينها، صيانة السلم والأمن الدوليين؛ وتشجيع التقدم والتنمية الدولية؛ واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب؛ والتعاون الدولي.

ولئن كان من واجبنا أن نسعد بحق بالنتائج المحققة في بعض هذه المجالات، فيجب علينا أن نلاحظ بأنه لا يزال هناك في مجالات أخرى شواغل بصدد العديد من الصراعات الداخلية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعضها من دولنا.

في هذا المناخ من الأمل ولكن من عدم الاستقرار أيضا انتخب سعادة السيد ديوجو فريتاس دو أمارال لرئاسة هذه الدورة، التي ينتظر أن تلبى تطلعات شعوبنا إلى السلام والرفاه. ووفدي سعيد لانتخابه ويهنئه بحرارة، مقتنعا بأن خصاله الفكرية ومهاراته الدبلوماسية ستكون النجاح في مداولاتنا. ولهذا يؤكد وفدي للرئيس على تعاوننا التام معه.

كما أود أن أشيد بسلفه، سعادة السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، إشادة يستحقها وهو الذي أدار بمهارة أعمال دورتنا السابقة.

وأود أن أكرر امتناننا العميق لسعادة السيد بطرس بطرس غالي، الذي ما برح منذ انتخابه ليرأس منظمتنا، يسعى بثبات إلى إيجاد حلول لمشاكل عالمنا العديدة.

لقد نجحت منظمتنا في تجنب الإنسانية ويلات حرب عالمية ثالثة، ولكن لا يزال هناك بعض المجالات التي تشير القلق. وقبل التطرق إليها، أود أن أصف بإيجاز الحالة في بلدي، وعلى الأخص الجهود التي تبذلها حكومتي لحل المشاكل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية على حد سواء.

في الدورة الماضية وصف الوفد التشادي لهذه الجمعية الموقرة التقدم الذي حققناه صوب إضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية. وبوسعي اليوم أن

إن المصالحة الوطنية كانت بحق من التوصيات الرئيسية للمؤتمر السيادي الوطني، لأنه كان يجب إعادة بناء الثقة والوثام فيما بين أبناء شعب تشاد. وإنشاء لجنة المصالحة الوطنية وإعلان العفو العام ووقف إطلاق النار من جانب واحد في جميع أرجاء البلد هي دلائل على الرغبة المعلنة للحكومة في تحقيق المصالحة بين التشاديين. ويرى بعض الأشخاص الناشطين في الحياة السياسية التشادية أن الخطوة النهائية في تحقيق هذا الهدف هي تنظيم مائدة مستديرة. وتؤيد الحكومة ذلك، بشرط أن تقتصر المائدة المستديرة على المعارضة المسلحة وألا ترجع في إنجازات المؤتمر السيادي الوطني، ولا في العملية الديمقراطية وعلى الأخص الجدول الزمني المحدد لإنجاز سائر الخطوات.

إن الحرية السياسية لا تكون ذات فائدة حقا إلا عندما تستند إلى حالة اقتصادية تعود بالنفع على جميع السكان. غير أن بلدي يواجه أزمة اقتصادية ومالية ترجع إلى عوامل خارجية، يزيد من تفاقمها التصحر والمناخ غير المستقر وكونه بلدا غير ساحلي. ولمواجهة هذه الأوضاع اتخذت حكومتي سلسلة من التدابير لتحسين الحالة المالية، في الوقت الذي تعزز فيه سيطرتها على مرافق تحصيل الإيرادات، وتحاول ضبط أعداد الموظفين المدنيين وأفراد الجيش. وقد أدت هذه التدابير إلى نتائج مرضية وتستحق أن تحظى بدعم شركائنا.

وإذا كنا قد ابتهجنا لانتهااء الحرب الباردة، فلا يزال هناك، كما ذكرت آنفا، العديد من المسائل التي تشغل البال. والواقع أن المجتمع الدولي يواجه بعض المشاكل التي تؤثر تأثيرا سلبيا على تطور بلداننا وتطلب تفكيراً جماعياً.

ففيما يتصل بالسلام، ما زالت الصورة منذ الدورة الماضية تتسم بالتناقضات.

بالنسبة لأنغولا، أثلج صدر حكومتي التقدم المحرز منذ اتفاقات لوساكا التي فتحت آفاقاً كبرى لتوطيد السلام وتعمير البلد.

وبالمثل، نرحب التوقيع في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر على الاتفاق بين جولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وهذا معلم هام في الطريق صوب تسوية عادلة ودائمة للأزمة التي دامت أطول مما ينبغي.

أفيد بأن هذا التقدم أصبح واقعا ملموسا. فقد أقمنا الآليات والهياكل اللازمة لتمكين الشعب التشادي من أن يختار بحرية وشفافية مؤسساته وقادته. وأشار بصورة خاصة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، المكلفة بالإشراف على عمليات إعداد القوائم الانتخابية ومراقبتها، وبتنظيم مختلف الانتخابات؛ والمجلس الأعلى للاتصالات، الموكول إليه كفالة استخدام الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وفراى المواطنين لوسائل الإعلام بصورة رشيدة وعادلة؛ والمحكمة الدستورية التي تفصل في النزاعات الانتخابية، فضلا عن غيرها. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية ممثلة في هذه الهيئات.

ويتجلى تحرير الحياة السياسية أيضا في وجود ٥٣ حزبا معترفا به فضلا عن عدد من الرابطات المدنية واتحادات نقابات. وعلاوة على ذلك ثمة مشروع دستور حظي بموافقة جميع المعنيين في الحياة المدنية والسياسية وسيطرح قريبا للتصويت في استفتاء. وبوسعي أن أعلن من هذه المنصة أن العملية الديمقراطية تسير في مجراها وأن تشاد تنتظر مختلف الانتخابات لاستكمالها.

لقد أعلن رئيس الجمهورية، اللواء إدريس دبي، عند تلقيه التهاني من السلك الدبلوماسي بمناسبة العام الجديد، عن تصميمه على بذل المستحيل لكفالة أن يكون التصويت شفافا وأن يجري في أفضل الظروف الممكنة. وبالرغم من هذا الالتزام الرسمي فإن بعض المشاركين في الحياة السياسية، بتحريض من الخارج على الأرجح، يحاولون يائسين خداع الرأي العام الوطني والدولي بالقول بأن الحكومة مسؤولة عن تأخير الانتخابات المختلفة. ونحن نكرر هنا ما التزم به رئيس الدولة وندعو جميع الراغبين في مراقبة مختلف العمليات الانتخابية إلى الحضور إلى تشاد لهذا الغرض.

وأود أن أتقدم بشكرنا إلى الأمم المتحدة التي قدمت لنا بالفعل المساعدة التقنية. كما أغتنم هذه الفرصة لأناشد البلدان والمنظمات الدولية أن تساعدنا في تنظيم الانتخابات على النحو الملائم.

إن التاريخ العاصف لبلدي يجعل السلام والاستقرار من الشواغل المستمرة لحكومتي، التي لا تسعى إلا إلى تحقيق التطلعات المشروعة للشعب التشادي إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وقد اتخذت إفريقيا خطوة حاسمة في هذا الإطار، إذ زودت نفسها منذ ١٩٩٣، بآلية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها دخلت فعلا طور التشغيل. وإننا نطالب بإقامة تعاون وثيق بين الأمم المتحدة وهذه الآلية طبقا للفصل الثامن من الميثاق والدعم متعدد الوجوه الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي برمته.

ويرحب بلدي، بوصفه طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بتمديد هذا اللانهاي. وهذه خطوة هامة، لأنه منذ إنشاء الأمم المتحدة، كان هدف منع انتشار الأسلحة النووية من الأهداف الرئيسية للدول الأعضاء. وتؤيد تشاد تأييدا تاما المفاوضات الجارية حاليا في مؤتمر نزاع السلاح من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل.

وقد رحب بلدي بدعوة الأمين العام إلى عقد اجتماع دولي بشأن إزالة الألغام في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ في جنيف. وإننا نقدر تقديرا عاليا الاستجابة الإيجابية للمجتمع الدولي، الذي دلل بإعلانه عن الإسهام بما يزيد عن ٢٠ مليون دولار أمريكي، على عزمه على مكافحة هذا التهديد غير المنظور والشرير والدائم.

إن تشاد، التي تنتشر في جزء كبير من أراضيها - قرابة ثلث مساحتها - ألغام من جميع الأنواع، تؤيد ما جاء في بيان الأمين العام ومفاده أنه من خلال الأضرار التي تلحقها الألغام بالمجتمعات المحلية، وإسهامها في إفراغ مناطق شاسعة من سكانها، ومنع عودة اللاجئين، فإن الألغام تشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يساعد بلدي على التخلص من آلات الموت هذه.

فالمصور التي لا تطاق لآلاف المشوهين من الرجال والنساء والأطفال في أنحاء العالم تستصرخ ضمائرنا ولهذا فإن بلدي يقف على أهبة الاستعداد لتأييد أي تدبير من شأنه أن يؤدي إلى فرض الحظر الشامل على إنتاج وبيع هذه الأسلحة.

إن السلام والتنمية هما الهدفان الرئيسيان لمنظمتنا. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعاقبت في السنوات الأخيرة عدة مؤتمرات ومؤتمرات قمة هدفها تحسين الظروف المعيشية للشعوب. إلا أن النتائج لم تكن في مستوى التوقعات، إذ يخلص من تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، أنه "يعيش أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم في البلدان النامية، إلا أنهم يحصلون فقط على ١٦

كما رحب بلدي بالاتفاقات التي توصلت إليها الفئات الليبرية في ١٩ آب/أغسطس. وبتشكيل مجلس الدولة، بوسعنا أن نأمل في أن الكابوس الذي دام ستة أعوام قد شارف الآن على نهايته بالنسبة لشعب ليبيا.

وفي أماكن أخرى ما زالت الحالة أقل مدعاة للارتياح. فبوروندي ورواندا والصومال وسيراليون لا تزال براميل بارود، وتعاني من خسائر في الأرواح ومن تشريد أعداد هائلة من السكان.

ويشعر بلدي بالقلق أيضا إزاء الحالة في البوسنة والهرسك، في قلب أوروبا، حيث يبدو أن تصعيد الحرب ما زال يهيمن على منطق السلام. وهو يشجع الجهود الصبورة والدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي لتسوية هذا الصراع، مع احترام سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية.

ونود أن نتقدم بنداء عاجل إلى مختلف الأطراف المتناحرة لكي تبدي التبصر والشجاعة السياسية بغية وضع حد نهائي لهذه المآسي الإنسانية.

إن أسباب الصراع الممرية في معظم الدول ما هي إلا أنماط من السلوك والمواقف تكشف عن رغبة في الهيمنة التي تهدد السلامة الإقليمية وتؤدي علاقات الجوار الطيبة. ويجب علينا ويهمننا هنا أن نهيئ بالقادة أن يتسلحوا بالحكمة وأن يمتنعوا عن هذا المسلك؛ وبدلا من ذلك يتعين عليهم أن يعملوا سوية بروح من التضامن والمساعدة المتبادلة لتنفيذ برامج التنمية المشتركة.

وتشاد بدورها تؤيد تمام التأييد مبدأ التسوية السلمية لجميع المنازعات. بهذه الروح، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، نطالب من جديد برفع الحظر المفروض على الشعب الليبي، والذي يؤثر تأثيرا سلبيا على البلدان المجاورة.

إن بلدي يؤيد الجهود التي تبذلها منظمتنا في مجال عمليات حفظ السلام، وبالأخص في مجال تعزيز السلام في مختلف أنحاء العالم. وبهذا فإنه يقدم إسهامه المتواضع في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وبنفس الروح تؤيد تشاد مبادرة الأرجنتين المتمثلة في تشكيل "الخوذ البيض".

نؤكد أن هذا التدبير الضروري يجب ألا يؤدي إلى تهميش البلدان النامية.

لقد سبق لتشاد أن أعربت عن موقفها بشأن توسيع العضوية في مجلس الأمن، وهو الجهاز الذي يتولى المسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد يجب مراعاة مبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تتكامل مداولتنا بالنجاح التام وأن يشهد القرن الحادي والعشرون بداية انبعاث حقيقي لمنظمتنا الدولية، وذلك كي تتمكن من العمل بصورة حاسمة من أجل رفعة الإنسانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

في المائة من الدخل العالمي" (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، ص ١٤).

إن إفريقيا، التي تقع فيها غالبية البلدان الأقل نمواً، تعاني من حالة جد خطيرة. فالهبوط المتواصل في إيرادات الصادرات يفرض على إفريقيا زيادة في خدمة يدونها يصبح معها أي نشاط إنمائي عديم الجدوى.

وماذا بوسع المرء أن يقول عن تدابير التكيف الهيكلي وتحرير الاقتصاد، التي غالباً ما تترك أثراً سلبياً على القطاعات الضعيفة في مجتمعنا؟ إن معظم المبادرات التي كانت ترمي إلى تطوير إفريقيا في التسعينات لم تسفر عن النتائج المرجوة.

وإننا نجرؤ على الأمل بأن خطة للتنمية، بوصفها دعامة لخطة للسلام، ستعزز من روح التعاون والمشاركة الصادقة في المجتمع الدولي.

إننا نعتقد أنه بعد مرور ٥٠ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، وبالرغم من النتائج الرائعة التي حققتها في بعض المجالات، يجب أن تواصل المنظمة التغيير بغية مواجهة تحديات جديدة تزداد تعقيداً.

وفي هذا المجال، نؤكد مجدداً تأييدنا لعملية إعادة تنظيم هيكل الأمم المتحدة وتجديدها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة. ومع ذلك،